

## الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث (٢٠١٨-٢٠٢٢).

تعتبر الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث خارطة طريق للوصول إلى فهم مشترك لمخاطر الكوارث السائدة وتقييم نظام الحد من مخاطر الكوارث الحالي وقدرته بهدف الحد من مخاطر الكوارث التي يقرها المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات باعتباره صاحب السلطة في تنسيق الجهود الوطنية في هذا المجال مدعوماً بالمشاورات الوطنية لجميع المؤسسات والجهات الوطنية ذات العلاقة.

### ❖ أهداف الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث:

- ١) زيادة الوعي والمعرفة بأساليب وفرص الحد من مخاطر الكوارث.
- ٢) وضع الأساس القانوني والمؤسسي لتخطيط وتنفيذ الحد من مخاطر الكوارث بكفاءة.
- ٣) المساهمة في إدراج الحد من الكوارث في سياسة وبرامج ومشاريع التنمية.
- ٤) إنشاء منصة استراتيجية لتعاون القطاعين العام والخاص في الحد من مخاطر الكوارث.
- ٥) المساهمة في مقاومة المجتمعات ضد تهديدات الكوارث وأثارها وإنشاء مجتمعات آمنة ومرنة من الكوارث.
- ٦) تعزيز قدرات إدارة المخاطر.

### ❖ العلاقة بين الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث وإطار عمل سندي للحد من مخاطر الكوارث (٢٠١٥-٢٠٣٠)

تم اتباع أولويات العمل الأربعة والمبادئ التوجيهية لإطار عمل سندي كقاعدة لنهج ومتطلبات الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث، وبناءً على ذلك فقد تم تحديد المتطلبات الأساسية للاستراتيجية على النحو التالي:

- ١) أن تستند إلى أطر تشريعية أو تنظيمية لتعميم ودمج الحد من مخاطر الكوارث داخل وعبر جميع القطاعات.
- ٢) توفر آلية حوكمة تتسم بالشفافية وشاملة للإدارة الفعالة والكفؤة لمخاطر الكوارث.
- ٣) تعزيز تناسق السياسات والتناغم مع أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس للتغير المناخي من جهة، وبين المستوى الوطني والمحلي من جهة أخرى.
- ٤) توجيه وتكليف القطاعين العام والخاص بأدوار ومسؤوليات واضحة ومحددة في مجال الحد من مخاطر الكوارث.
- ٥) أن تستند إلى تقييم شامل لمخاطر الكوارث من جميع الأخطار بالإضافة إلى تقييم القدرة الفنية والمالية والإدارية لإدارة المخاطر على المستويين المحلي والوطني.
- ٦) أن يكون لديها أهداف وتدابير واضحة تهدف إلى منع نشوء مخاطر جديدة، والحد من المخاطر الحالية وتعزيز الصمود الاقتصادي والاجتماعي والصحي والبيئي.

كما تم تحديد العناصر التمكينية لضمان تنفيذ الاستراتيجية، وهي كالتالي:

- ١) آلية حوكمة قوية وأطر قانونية متعلقة بالحد من مخاطر الكوارث.
- ٢) فهم مخاطر الكوارث ومعرفة القدرات المؤسسية والفردية (تقنيا وإداريا).
- ٣) موارد مالية كافية ومستقرة مكرسة لتنفيذ الاستراتيجية.
- ٤) تعزيز الآليات المتعلقة بالمتابعة والتقييم الدوري وتقديم تقارير عن التقدم في التنفيذ.

### ❖ الاعتبارات الرئيسية ضمن الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث، وهي كالتالي:

- ١) تعتبر الاستراتيجية منتج مهم على المستوى الوطني، إلا أنها تبقى غير فعالة في حالة عدم التطبيق الأمثل لمحتواها والخطط الملحق بها.
- ٢) يرتبط الحد من مخاطر الكوارث ارتباطاً وثيقاً بالتنمية المستدامة، لذلك يجب أن تكون مشاريع التنمية على معرفة بالخطط والأنشطة المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث.
- ٣) يتأثر الحد من مخاطر الكوارث بعدد من العوامل مثل (تغير المناخ، والنمو السكاني والعمراني والتنمية الاقتصادية، والقدرة على تنفيذ الخطط) لذلك يتعين على الدولة التفكير بعناية وبطرق مبتكرة للحد من مخاطر الكوارث بشكل فعال.

٤) تعتبر الاستراتيجية وثيقة متجددة وهي نتاج التشاور والمدخلات من قبل جميع الجهات المعنية.

#### ❖ أهمية الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث:

تساهم استراتيجيات وأنشطة الحد من مخاطر الكوارث في التقليل من الآثار السلبية للكوارث وتحقيق التنمية المستدامة والتخفيف من وطأة الفقر، من خلال تسهيل دمج الحد من مخاطر الكوارث في التنمية وصنع القرارات.

#### ❖ أولويات المخاطر في الأردن، كالتالي:

- ١) الزلازل. ٢) الفيضانات. ٣) الانزلاقات الأرضية. ٤) درجات الحرارة المتطرفة.
- ٥) الجفاف. ٦) الثلوج. ٧) العواصف الرملية. ٨) غزو الجراد.

#### ❖ التحديات الرئيسية والفجوات التي يجب تداركها (بحسب إطار عمل سندي للحد من مخاطر الكوارث):

- ١) عدم وجود معلومات شاملة عن المخاطر يمكن الوصول إليها من قبل صانعي القرار.
- ٢) تشتت وتجزؤ المعلومات بين بيانات المناخ والكوارث، بين البيانات الإنسانية والإنمائية، بين القطاعات المختلفة والوزارات، بين المستوى الوطني ومستوى البلديات.
- ٣) عدم القدرة للوصول إلى المعلومات عن مخاطر الكوارث بشكل مناسب من قبل الوزارات، البلديات، وكذلك من قبل القطاع الخاص والمواطنين بشكل عام.
- ٤) عدم اكتمال الإطار التشريعي والسياسي لإدارة مخاطر الكوارث في الأردن.
- ٥) التداخل وعدم الوضوح في تحديد الأدوار والمسؤوليات بين المؤسسات على المستوى المركزي وبين المستوى المركزي والمحلي.
- ٦) عدم وجود كيان مركزي مؤهل ومستقل لقيادة الاستجابة للكوارث والاستعداد لها، ويكون مسؤولاً عن جهود الوقاية والتخفيف عبر كافة القطاعات والمستويات.
- ٧) عدم وجود آلية فعالة لضمان تنسيق أنشطة إدارة مخاطر الكوارث بين القطاعات وبين المستوى المركزي والمحلي.
- ٨) عدم وجود إطار تخطيط متوافق ومتسق بين القطاعات والمستويات التي تدعمها استراتيجية التخطيط المكاني.
- ٩) قلة المهارات التقنية وصعوبة الوصول إلى المعلومات لدمج إدارة تقليل المخاطر في الخطة الوطنية والمحلية.
- ١٠) الافتقار إلى القدرات التقنية لإدماج تدابير للحد من التعرض للزلازل، فضلا عن الفيضانات المفاجئة في الاستثمار البناء/الإسكان.
- ١١) ضعف القدرات لتنفيذ التعليمات والأنظمة القائمة.
- ١٢) عدم وجود نظام لإدارة المعلومات لتقاسم معلومات المخاطر داخل قطاعات المياه والزراعة والبيئة.
- ١٣) نقص المهارات التقنية لإنتاج واستخدام وتطبيق معلومات المخاطر.
- ١٤) قدرات الإنذار المبكر محدودة ولا يوجد نظام متكامل للإنذار المبكر للكوارث البيئية والسريعة.
- ١٥) عدم استخدام تقييمات الأخطار والمخاطر المتاحة لأغراض الاستعداد بشكل مناسب.
- ١٦) عدم وجود تشريع بشأن إدارة المعلومات والبيانات وبروتوكولات التواصل في مجال تقليل وإدارة المخاطر.

#### ❖ قائمة المبادرات والأنشطة التي يمكن أن تدعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية:

- ١) مراجعة جميع التشريعات والأطر والسياسات الوطنية المتعلقة بإدارة الكوارث والحد من مخاطرها.
- ٢) تضمين الحد من مخاطر الكوارث في التخطيط الاحترازي للطوارئ والترتيبات المتعلقة بها.
- ٣) إجراء تقييمات لمخاطر الكوارث على مختلف المستويات والقطاعات ليدعم عملية تقييم شامل لمخاطر الكوارث على المستوى الوطني.
- ٤) دعم الدفاع المدني الأردني في إضفاء الطابع الرسمي على العمل التطوعي وتعزيزه على المستوى المحلي.

- (٥) وضع خطط للحد من مخاطر الكوارث لكل بلدية ولكل قطاع.
- (٦) خلق الوعي المناسب في جميع أنحاء البلاد.
- (٧) ضمان إدراج الحد من مخاطر الكوارث في مؤشرات الأداء الرئيسية لجميع الخطط الإنمائية والسياسات والبرامج والمشاريع.
- (٨) الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث، من حيث ضمان وجد ميزانية كافية وموظفين وموارد أخرى للمركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات.
- (٩) ضمان وجود موظفين متخصصين في إدارة الحد من مخاطر الكوارث في كل بلدية، مرتبطين مباشرة بالمركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات.
- (١٠) صياغة استراتيجية مفصلة للاتصال والتوعية للحد من مخاطر الكوارث للدولة.
- (١١) وضع مذكرات تفاهم واتفاقيات للمساعدة والاستفادة المتبادلة والشراكات بين القطاعين العام والخاص بشأن الحد من مخاطر الكوارث.
- (١٢) ضمان التخطيط المشترك والاستعداد مع البلدان المجاورة في مجال الحد من مخاطر الكوارث.
- (١٣) دمج الحد من مخاطر الكوارث في المناهج الدراسية.
- (١٤) تعزيز وتوسيع آليات ونظم الإنذار المبكر المحلية والإقليمية، مثل نظام الإنذار المبكر لخطر الفيضانات المفاجئة، ومؤشر المناخ وغيرها.
- (١٥) تخطيط وتنفيذ تمارين المحاكاة، محلياً ووطنياً وإقليمياً.

#### ❖ الأدوات المقترحة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث

- (١) المنتدى الوطني للحد من مخاطر الكوارث:  
تعتبر المنتديات الوطنية للحد من الكوارث تعبيراً عن اهتمام مختلف الجهات المعنية على المستويين الوطني والمحلي في مجال الحد من مخاطر الكوارث، لذلك تم التوصية بإنشائها في عدد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة.
- (٢) الحد من مخاطر الكوارث من خلال الاستجابة الفعالة والمعاونة وإعادة البناء:  
يمكن الحد من مخاطر بعض الكوارث من خلال أنشطة الاستجابة والمعاونة والتأهيل الفعالة، ويجب مراعاة الحد من مخاطر الكوارث عند تميم منشآت جديدة من خلال تقنيات التصميم البيئي المقاوم للمخاطر.
- (٣) التكامل والتعبئة الفعالة للمعارف الأصلية والنساء والأطفال والمجموعات المهمشة:  
تعتبر معرفة السكان التقليدية فيما يتعلق بالحد من مخاطر الكوارث مصدراً قيماً للمعلومات وينبغي دمجها في جميع تقييمات مخاطر الكوارث وتخطيط الحد من مخاطر الكوارث، كما يمكن للمرأة أن تلعب دوراً رئيسياً في أنشطة الحد من مخاطر الكوارث اليومية والتوعية، وأن الأطفال هم المنفذون المستقبليون لأنشطة ومشاريع وبرامج الحد من مخاطر الكوارث.
- (٤) اللامركزية:  
قامت الحكومة الأردنية خلال السنوات الماضية بتفويض مجموعة من مسؤولياتها من المستويات الوطنية (المركزية) إلى المحلية (لا مركزية)، حيث يمكن لهذا الإجراء أن يكون له نتائج إيجابية على الحد من مخاطر الكوارث بسبب أن مؤسسات الحكم المحلي أقل تسيساً من مؤسسات الحكومة المركزية، ومن الأسهل تطوير شراكات بين القطاع العام وقطاعات المنظمات غير الحكومية لتعزيز القدرات المحلية.
- (٥) خلق شراكات:  
أن بناء الشراكات يتطلب قدراً كبيراً من الوقت والتفاوض والجهد المتواصل والشفافية والثقة والالتزام والدعم المؤسسي، ويمكن أن تحقق الشراكات المبنية على المؤسسات والعلاقات القائمة نتائج جيدة بسرعة أكبر.
- (٦) شراكات القطاع الخاص:  
يجب بذل الجهود لتشجيع القطاع الخاص بالمشاركة بمبادرات للتخفيف من المخاطر ذات الجدوى التجارية ودعم الفئات الفقيرة والضعيفة، كما يجب بذل الجهود لجعل الشركات تدرك أنها تعتمد على السكان المحليين والموارد والبنية التحتية، ويجب أن تتخذ خطوات لحماية هذه المباني والسلع الخاصة بها.
- (٧) التكنولوجيا والابتكار:

إن التكنولوجيا هي أكثر من البناء والمعدات والآلات وغيرها من أشكال الأجهزة والبرمجيات، فهي مزيج من المواد والأدوات والمعدات والمعرفة والمهارات والتنظيم والمنتجات، وهناك مجموعة واسعة من الخيارات التكنولوجية القابلة للتطبيق يمكن أن تسهم بشكل كبير في الحد من مخاطر الكوارث، كما أدت الابتكارات إلى تحسين القدرة إلى حد كبير على تحديد مواقع التهديدات الخطيرة واحتمالات حدوثها وتقييم المخاطر وقابلية التأثير، وتوفير تنبؤات طويلة وقصيرة الأجل للأحداث الخطيرة وتقديرات لآثارها المحتملة، وإرسال الإنذارات للكوارث والشبكة وتقييم الأضرار الناتجة عن الكوارث والاحتياجات وتنسيق الاستجابة للطوارئ.

(٨) تعبئة الموارد والتمويل:

يجب حصر وتخطيط موارد الحد من مخاطر الكوارث من خلال المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات، كما يجب أن يأخذ مخزون الموارد في الحسبان جميع الموارد الممكنة للحد من مخاطر الكوارث على المستوى الوطني ومستوى المناطق والمجتمعات المحلية، ويجب الحصول على التمويل الخارجي بشكل مستمر من خلال المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات.

(٩) تحديد المسؤوليات:

يجب على كل صاحب مصلحة تحديد دوره في الحد من مخاطر الكوارث كجزء من إدارة مخاطر الكوارث خطة الحد من مخاطر الكوارث، ومن المهم أن تتضمن جميع القطاعات والوزارات الحد من مخاطر الكوارث في عمليات التخطيط الاستراتيجي السنوية.

#### ❖ مواهمة الاستراتيجية الوطنية للحد من مخاطر الكوارث مع الأولويات والرؤى والاستراتيجيات والسياسات الوطنية.

(١) رؤية الأردن ٢٠٢٥:

شدت الرؤية في العديد من المناسبات على جانب مختلفة من الحد من مخاطر الكوارث مثل الغذاء والطاقة والأمن المائي وحماية البيئة والحوكمة الرشيدة واللامركزية ومواضيع أخرى ذات صلة.

(٢) السياسة الوطنية للتغير المناخي في المملكة الأردنية الهاشمية ٢٠١٣-٢٠٢٠:

دعت السياسة الوطنية لتغير المناخ في الأردن إلى اتباع نهج أكثر تكاملاً بشأن الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع التغير المناخي، حيث برزت هذه الحاجة لعدة أسباب منها:

- يتداخل الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع التغير المناخي بشكل كبير من خلال العوامل المشتركة للطقس والمناخ والأدوات المماثلة المستخدمة لرصد وتحليل ومعالجة الآثار الضارة.
- تقليل المخاطر هدف مشترك ومتقارب للتكيف مع التغير المناخي والحد من مخاطر الكوارث.
- يمكن من خلال الترابط بين الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع التغير المناخي أن يتم الاستفادة المشتركة من حيث المعرفة والأدوات والممارسات.

كما حددت السياسة الوطنية للتغير المناخي أولويات تغير المناخ والتدابير والأدوات الرئيسية في الحد من مخاطر الكوارث.

(٣) الاستراتيجية الوطنية للمياه في الأردن (٢٠١٦-٢٠٢٥).

أن هذه الاستراتيجية تربط بوضوح قضية المياه بالأمن القومي وعلاقته بالحد من مخاطر الكوارث، وتتفق كلتا الاستراتيجيتين على ضرورة معالجة إدارة الجفاف والتكيف مع تغير المناخ من خلال سياسات وأنظمة مناسبة بطريقة متكاملة.

(٤) طريق الأردن نحو التنمية المستدامة – الاستعراض الطوعي الوطني الأول بشأن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠:

قدمت حكومة الأردن في عام ٢٠١٦ خارطة الطريق الخاصة بها بهدف خلق الشراكة والملكية وتنفيذ أجندة أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، وتدعم خارطة الطريق بشكل واضح معظم الأولويات والإجراءات المقترحة للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها الواردة في هذه الاستراتيجية.

(٥) تقييم القدرات الوطنية والمحلية في إدارة مخاطر الكوارث في الأردن ٢٠١٧ (CADRI Report):

نظمت شراكة (CADRI) بعثة استطلاعية إلى الأردن عام ٢٠١٦، وكانت إحدى التوصيات الرئيسية لمهمة (CADRI) هي وضع استراتيجية وطنية شاملة لإدارة مخاطر الكوارث، وقد تم تحديد توصيات محددة لتطوير هذه الاستراتيجية ومنها:

- أن يتم تصميم استراتيجية الحد من مخاطر الكوارث الشاملة من خلال سلسلة من المشاورات التشاركية الشاملة التي تؤدي إلى ترتيب أولويات التدابير.
- يجب أن تشمل هذه العملية جميع الوزارات القطاعية، فضلاً عن تمثيل متنوع للسلطات المحلية.
- يجب أن تعكس الاستراتيجية احتياجات ومتطلبات الفئات الضعيفة وكذلك احتياجات ومطالب أصحاب المصلحة من القطاع الخاص.
- يمكن أن يكون المنتدى الوطني للحد من مخاطر الكوارث الذي أنشئ تحت مظلة المركز الوطني وإدارة الأزمات بمثابة آلية استشارية لتطوير الاستراتيجية.
- تبنى الاستراتيجية بحسب الأولويات الاجتماعية والاقتصادية للأردن المنصوص عليها في رؤية الأردن ٢٠٢٥، وأهداف التنمية المستدامة وغيرها من الاستراتيجيات والسياسات الوطنية.
- يجب أن تتضمن الاستراتيجية إطاراً واضحاً للرصد والتقييم تدعمه آلية تشاركية للرصد والتقييم مرتبطة بالآلية رصد أهداف التنمية المستدامة بموجب وزيرة التخطيط والتعاون الدولي.
- يجب دعم الاستراتيجية الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث من خلال خطة اتصال ونشر لجميع الوزارات والقطاعات والمحافظات والبلديات، وكذلك الكيانات الرئيسية مثل غرف التجارة والصناعة.

(CADRI): مجلس تقييم القدرات الوطنية والمحلية في إدارة مخاطر الكوارث.